

أوراق اقتصادية

موسم النفط

عامر نياح التميمي*

ربما ينسى، أو يتناسى، الكثير من السياسيين والمختصين أن الكويت تعتمد في إيراداتها على النفط لتشغيل أنشطتها الاقتصادية كافة. وخلال هذا الصيف لم يكن الحديث عن المشاريع في القطاع النفطي ذات جاذبية سياسية، ويمكن أن يكون لتحسن الأسعار في سوق النفط دور في تخفيف الاهتمام بالمسائل النفطية.

هناك مجموعة من المشاريع في القطاع النفطي التي تراجع الاهتمام بها بسبب التزاحم السياسي وفقدان الرؤية، ومنها مشروع رفع الإنتاج في حقول نفط الشمال ومشاريع المصافي وغيرها. قد تكون هناك تحفظات مهنية وفنية وموضوعية حول العديد من هذه المشاريع، إلا أنه يجب التوافق سياسياً بين مختلف صناعات القرار في البلاد حول إنجاز المشاريع النفطية ذات الجدوى الاقتصادية، وبموجب معايير مقبولة وبالتكاليف الاقتصادية المناسبة.

يضاف إلى ذلك أن الجدول الذي دار قبل سنوات قليلة بشأن الاحتياطيات النفطية الطبيعية في البلاد يجب أن يحسم على أساس دراسات تقنية محكمة تعزز الثقة بقدرات البلاد الإنتاجية خلال السنوات والعقود القادمة، وهذا يقطع الشك باليقين. والأمر يظل هاماً نظراً لأن الكويت ستبقى معتمدة على إيراداتها من النفط لزمناً طويلاً، وليس هناك إمكانيات واقعية لتنويع قاعدة الإيرادات السيادية للبلاد على مدى زمني منظور. من جانب آخر تؤكد المؤشرات في سوق النفط أن أسعار النفط أخذت بالتحسن مدعومة بارتفاع الطلب في عدد من البلدان المستهلكة، وخصوصاً في الصين والدول الآسيوية. وبين تقرير لوكالة الطاقة الدولية أن المعروف من النفط قد ارتفع في شهر يوليو (تموز) الماضي إلى 85,1 مليون برميل يومياً، ومن ذلك 28,6 مليون برميل من نفط بلدان الأوبك. هذا في حين أن التوقعات للطلب قد تحسنت إلى 83,9 مليون برميل يومياً خلال هذا العام، و85,2 مليون برميل في العام 2010. وهذه التوقعات ربما تدفع دول الأوبك إلى تغيير معدلات الإنتاج في الأمد القصير.

وإذا كانت مؤشرات التعافي في الاقتصاد العالمي ستأكد خلال الربع الأخير من هذا العام، فربما يرتفع الطلب قليلاً، بما يؤدي إلى دفع الأوبك إلى مراجعة مستويات الإنتاج في الدول الأعضاء. ومهما يكن من أمر فإنه في الكويت ينبغي التأكد من القدرات الإنتاجية وتحسين الكفاءة، بما يسمح بزيادة الإنتاج متى ما تبين أن هناك موجبات لرفع الإنتاج، وهذا يدعو إلى إعادة الاهتمام في مشاريع حقول الشمال ودراسة كيفية تطوير قدراتها.

إن صناعة النفط في الكويت تستوجب المتابعة المستمرة للمتغيرات في سوق النفط وأوضاع الاقتصاد العالمي، وفي ذات الوقت تعزيز كفاءة مؤسسات القطاع النفطي والارتقاء بالأداء، ومعالجة المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي.

* باحث اقتصادي كويتي
ameraltameemi@gmail.com